

المعروف له يكون إعلانه بقرار اللجنة بطريق النشر في أحد الصحف اليومية .

المادة (١٥) : يجوز لذوي الشأن التظلم إلى وزير الدولة ومحافظ ظفار من قرار اللجنة خلال شهر واحد من تاريخ العلم به كتابة أو من تاريخ النشر بحسب الأحوال على أن يوضح أسباب التظلم ويرفق بالتهم نسخة من القرار المظلوم منه ، ويكون قرار اللجنة نهائياً إذا لم يتم التظلم منه خلال المدة المشار إليها .

مسادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ من رجب ١٤١٧ هـ
مسلم بن علي البوسعدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

الموافق : ٩ من ديسمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٠)
الصادرة في ١/١/١٩٩٧ م

أمر محلي رقم ١ / ٩٦

بتعديل الأمر المحلي رقم ٨٧/١١ في شأن

نظافة وتنظيم استعمال الأماكن العامة

إسناداً إلى لائحة بلدية ظفار الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ .

وإلى الأمر المحلي رقم ٨٧/١١ في شأن نظافة وتنظيم استعمال الأماكن العامة وتعديلاته .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تصدر الأمر المحلي التالي بلدية ظفار

مسادة (١) : يعدل نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من الأمر المحلي رقم ٨٧/١١ المشار إليه على النحو التالي :

« ب - مكان عام :

يقصد به طريق عام أو جسر أو شارع أو ميدان عام أو فسحة عامة أو شاطئ » .

مسادة (٢) : تضاف إلى الأمر المحلي رقم ٨٧/١١ المشار إليه مادة جديدة برقم (١١) مكرراً نصها الآتي :

« لا يجوز مرور السيارات على رمال الشاطئ في أماكن التنزه والاستجمام وأمام الأماكن المأهولة بالسكان وذلك فيما عدا سيارات الصيادين وفي الحدود التي يقتضيها قيامهم بعملهم » .

مسادة (٣) : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٤ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ
مسلم بن علي البوسعدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

الموافق : ١٢ من مايو ١٩٩٦ م

نشر هذا الأمر المحلي في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٦)
الصادرة في ١/١/١٩٩٦ م